S/PV.7907

الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٠٧

الجمعة، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد جونسون/السيد رايكروفت | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد زاغاينوف |
| | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | إيطاليا | السيد أميندولا |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد يورنتي سوليث |
| | السنغال | السيد سيك |
| | السويد | السيد سكوغ |
| | الصين | السيد ليو جياي |
| | فرنسا | السيدة أسولاي |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسون |
| | اليابان | السيد مينامي |

**جدول الأعمال**

صون السلام والأمن الدوليين

تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات النزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات النزاع المسلح

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية :) وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، أيسلندا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المغرب، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعميد فابريزيو بارولّي، قائد قيادة الدرك الإيطالي لحماية التراث الثقافي.

وينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/242 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

**السيد فيلتمان** (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع الهام، فضلا عن زملائي في الأمم المتحدة، السيدة إيرينا بوكوفا والسيد يوري فيدوتوف والعميد فابريزيو بارولّي.

أبدأ كلمتي بالإعراب عن تعازي الحارة إلى أحباء ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في لندن يوم الأربعاء، كذلك أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة المملكة المتحدة.

ما من ثمة حاجة إلى تذكيرنا بويلات الإرهاب. غير أن الهجوم الذي وقع في لندن مثله كمثل الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة في كابل، وبغداد، ومايدوغوري وغيرها من العديد من الأماكن. فتلك الهجمات ما من شأنها إلا أن تحملنا على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تماشيا مع قانون حقوق الإنسان الدولي ومعايير القانون الإنساني.

إن الإرهابيين اليوم، لا يدمرون الأرواح البشرية فحسب، بل ينشرون عنفهم المروع في المواقع والأشياء التاريخية، لا سيما في حالات النزاع المسلح. وفي الحقيقة أن التدمير المتعمد للتراث الثقافي والاتجار بالمواد الفنية أو الدينية أو المواد ذات الأهمية الثقافية الكبرى، يستهدف الأفراد والمجتمعات على أساس ثقافي وديني. لذلك فإن حماية التراث ليست فقط مسألة ثقافية؛ فتلك الحماية حتمية أمنية وانسانية أيضا. إن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تستغل المواقع الثقافية لتمويل أنشطتها وتعزيز صلاتها مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كذلك تعمل تلك المجموعات على تدمير التراث الثقافي والاتجار به لتقويض سلطة الثقافة كجسر بين الأجيال والشعوب التي تنتمي إلى شتى الخلفيات والأديان.

يهدف القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اعتمد للتو إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حرمان الإرهابيين من التمويل، ويرمي إيضا إلى حماية التراث الثقافي بوصفه رمزا للتفاهم واحترام جميع الأديان والمعتقدات والحضارات.

إن الوعي بالأهمية الأساسية لحماية التراث الثقافي ليس أمرا جديدا، ولكنه زاد زيادة كبيرة خلال السنوات العديدة الماضية. وإنشاء مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، أرسى الصلة بين الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب. وقد حث القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) الدول على تعزيز التعاون لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم المتصلة بها التي تفيد أو قد تفيد الجماعات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، وخلال الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٧٠ عن قلقها من أن الإرهابيين قد يستفيدون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاتجار بالممتلكات الثقافية، ودانت تدمير التراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية. وفي القرار ١٢٧/٦٨، أعربت الجمعية العامة عن استيائها من ”الهجمات على الأماكن والمزارات الدينية والمواقع الثقافية، في انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني“.

علاوة على ذلك، هناك بالفعل إطار قانوني ومعياري دولي متين للتصدي لهذه الجرائم. ويرتكز ذلك الإطار على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛ والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتّصل به من جرائم أخرى.

إن حماية التراث الثقافي تتطلب منا بذل كل جهد لتنفيذ هذا الإطار القانوني والمعياري الدولي وتعزيز التعاون الدولي.

كذلك تتطلب استجابة العدالة الجنائية العالمية التي يمكنها منع الاتجار بالممتلكات الثقافية بتعطيل الشبكات الإرهابية والإجرامية، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال، وتقديم الجناة إلى العدالة.

علينا أن نركز على نحو أقوى على تحقيق التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات، وإشراك الشركاء من القطاع الخاص والعام، بما في ذلك التجار والقطاع السياحي، لتعزيز سلامة سلسلة الإمداد ووقف الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وبيعها.

إن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال كيانات فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، تدعم على نحو متزايد جهود الدول الأعضاء لمواجهة هذه التهديدات عن طريق الدعوة والمساعدة في مجال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، تعمل بالفعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب الإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والشركاء الآخرين، على مساعدة الدول الأعضاء في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. وبوصفي رئيس فرقة العمل، وفي ضوء هذه المناقشة والقرار الذي اتخذ اليوم، سوف أشجع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة تمويل الإرهاب على وضع مشاريع جديدة لمساعدة الدول الأعضاء في حماية تراثها الثقافي.

إن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص أثبتا عزمهما على مواصلة إدماج حماية التراث الثقافي في أعمال مكافحة الإرهاب. وتعمل الدول الأعضاء بدعم من كيانات الأمم المتحدة على تعزيز الأطر القانونية ونُظم العدالة الجنائية، وتعزيز تعاونها لمنع هجمات الإرهابيين على التراث الثقافي وصدها. أعتقد أن بوسعنا فعل ذلك بل يجب علينا فعل المزيد.

إن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يوفر أساسا جيدا للقيام بذلك. والأمم المتحدة مستعدة للقيام بدورها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيرينا بوكوفا.

**السيدة بوكوفا** (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة وشعب المملكة المتحدة في أعقاب الهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في لندن، والذي يذكرنا بمسؤولياتنا عن مكافحة التطرف والإرهاب.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أن أعرب عن مشاعري المخلصة لاتخاذ القرار التاريخي ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي يظهر الاعتراف الهام جدا بدور التراث الثقافي في صون السلم والأمن. فالتراث هويتنا. بينما انظر إلى أعضاء هذا المجلس الموقر، أرى صور أهرامات مصر، وجزيرة غوريه في السنغال، وجبل فوجي في اليابان، والساحة الحمراء في موسكو وكهاباك نيان في بوليفيا وغيرها من البلدان في أمريكا اللاتينية.

من الجدير بالذكر أن التراث الثقافي يروي قصة الشعوب بكل تنوعها. ويجسد النقاط المرجعية والقيْم التي تحدد إنسانيتنا المشتركة ويكفل تماسك مجتمعاتنا. لقد ضحى البعض بأرواحهم من أجل الدفاع عنه. وكما كتب الشاعر الألماني هاينريش هاين، في كل مكان يحرق فيه الرجال الكتب والثقافة، ينتهي بهم الأمر إلى حرق رجال آخرين، غالبا ما أثبت التاريخ صحة هذا.

إن التدمير المتعمد للتراث جريمة حرب. وهو أيضا أسلوب من أساليب الحرب لتسريع التدهور الطويل الأمد للمجتمعات، وكجزء من استراتيجية التطهير الثقافي. وهذا هو السبب الذي يجعل الدفاع عن التراث الثقافي أكثر من

مسألة ثقافية؛ إنها ضرورة حتمية لا يمكن فصلها عن حماية الأرواح البشرية.

إن ما يختفي وراء جمال تدمر قصة تبادل ثقافي بين آسيا وبلاد فارس، وروما، وهوية الشعب السوري. ويدل وجود ضريح النبي يونس في الموصل على أن التفاعل بين اليهودية والمسيحية والإسلام يمثل رمزا للوحدة.

يدل التراث الثقافي على وجود حوار ثقافي. فهو يخبرنا عن تاريخنا ويوحي بمستقبل مشترك. فالمتطرفون يعرفون ذلك، وهذا هو السبب وراء سعيهم إلى تدميره. إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) الذي يحظر الاتجار بالممتلكات الثقافية من العراق وسوريا، فقد أصاب كبد التطرف العنيف من خلال التمويل، وعهد إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المسؤولية بتولي دور القيادة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية. وقد أدى ذلك القرار بالفعل إلى نتائج هامة.

في حركة عالمية أطلقتها اليونسكو، قامت نحو ٥٠ دولة بالفعل بتعزيز تشريعاتها وتقاسم المعلومات لتفكيك الشبكات وتيسير استرداد الممتلكات. وتعمل حاليا أكثر من أي وقت مضى كل من اليونسكو، والإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الخدمات الجمركية، والقطاع الخاص، والمتاحف على تعزيز التعاون في عملها لمكافحة الاتجار بالمخدرات. إن القرار الذي اتخذ للتو يمثل خطوة هائلة إلى الأمام لأنه يجسد رؤية جديدة للصلات بين السلام والتراث. وأشيد بفرنسا وإيطاليا وسائر المشاركين في هذه المبادرة.

لقد أنشأت إيطاليا أول وحدة خاصة في العالم لحماية التراث الثقافي في حالات الطوارئ، تحت قيادة قائد قوة الدرك الإيطالية، باروتشي الذي أحييه هنا اليوم. وأنشأت فرنسا والإمارات العربية المتحدة صندوقا جديدا أصبح لديه بالفعل أكثر من ٧٥ مليون دولار.

لقد اعتمدت اليونسكو في عام ٢٠١٥ استراتيجية عالمية، استنادا إلى فهم واضح لمسؤوليتنا عن تنسيق العمل الدولي. إننا بقيامنا بدورنا بوصفنا قيّمين على القانون الدولي المتعلق بالتراث الثقافي، نعمل على صياغة السياسات والمعايير المشتركة من خلال تنفيذ اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، واتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية، واتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢.

وفور توقف القتال في تدمر وحلب ونمرود وآشور تحركت اليونسكو على أرض الواقع حيث اتخذت تدابير أولية لتأمين المواقع والحيلولة دون وقوع مزيد من الأضرار. وقمنا بنشر الوعي بين أفراد القوات المسلحة في مالي من خلال توزيع ٨ ٠٠٠ جواز سفر إلى التراث، مثل هذا، لكي يعرف كل جندي مكان المواقع وأهميتها الثقافية.

وإنني أحيي مجلس الأمن مرة أخرى على إدراجه حماية التراث الثقافي في ولايات قوات حفظ السلام. فحين يكون التراث الثقافي على خط المواجهة في النزاع، كما حدث بالفعل، ينبغي أن يكون في طليعة السلام أيضاً.

واليونسكو تعمل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب ضد الثقافة. وأفضى تعاوننا هذا إلى إدانة الأشخاص المسؤولين عن تدمير الأضرحة في تمبكتو التي أعيدت إلى ما كانت عليه مرة أخرى اليوم بعد أن أعادت اليونسكو بناءها سعياً للتعجيل بالمصالحة وتعزيز التماسك – مثلما فعلنا قبل ١٢ عاماً بإعادة بناء جسر موستار الذي دمرته الحرب في البوسنة والهرسك، فحيثما يرتفع شأن الثقافة، يرتقي الناس معها.

إن الأسلحة لا تكفي لدحر التطرف العنيف. وبناء السلام يتطلب الثقافة أيضاً، كما أنه يتطلب التعليم والوقاية ونقل التراث. وآمل أن تكون تلك هي الرسالة التي يبثها هذا القرار التاريخي ونطاقه الهائل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بوكوفا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

**السيد فيدوتوف** (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، نقل تعازي القلبية للحكومة البريطانية وشعب المملكة المتحدة بشأن الهجوم الإرهابي في وسط لندن. ونعرب عن مواساتنا لأسر ضحايا ذلك العمل الهمجي.

إن اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) اليوم والالتزام المستمر من جانب مجلس الأمن يساعدان على إبقاء الأضواء مسلطة على ضلوع الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في تدمير التراث الثقافي ونهبه وتهريبه وبيعه. وضرورة التصدي لذلك باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في مواجهة التدمير الشامل للمواقع التراثية في سوريا والعراق ومصادرة آلاف القطع الأثرية بالقرب من حدود هذين البلدين، الأمر الذي قد لا يمثل سوى غيض من فيض.

إن تدمير المعالم، مثل تمثالي بوذا في باميان والآثار الرومانية في تدمر والأضرحة والمساجد في تكريت والموصل، هي محاولات مستهجنة لمحو التاريخ البشري. إلا أن التدمير والنهب يحققان أرباحاً للإرهابيين أيضاً عن طريق التهريب الذي يتم بالتواطؤ مع عصابات الجريمة المنظمة. وهذه الأرباح تمول المزيد من أعمال الإرهاب وتمكن من مزيد من التدمير ونهب المواقع الثقافية والكنوز الأثرية. ولا يمكن السماح بأن تستمر هذه الجريمة بلا هوادة.

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بتعاون وثيق مع شركائنا في اليونسكو، وكذلك مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها، من أجل تعزيز الاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية. ويقدم المكتب المساعدة الفنية وفي مجال بناء القدرات، إلى جانب تيسير التعاون الدولي لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية ومكافحته. وهذا يشمل تقديم الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية بشان تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالممتلكات الثقافية وما يتصل به من جرائم أخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٤.

ودعمنا للدول الأعضاء ترسخ جذوره في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ولهذه الاتفاقيات عضوية شبه عالمية. وهي تنطبق على الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب وتوفر الإطار الذي يحتاج إليه المجتمع الدولي ويمكن أن يستخدمه لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية وتجريمه والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه والحيلولة دون استخدامه في تمويل الجماعات الإرهابية ودعم إعادتها واستردادها. وهذه الاتفاقيات، السارية في كل الأوقات، تشكل أسساً هامة في عمليات بناء السلام والتدخلات في مرحلة ما بعد النزاع؛ وهي أملنا في منع هذه الجريمة ومكافحتها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

والتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضروري بصورة خاصة، لأن التهريب يعتمد على المسؤولين الفاسدين والمتاجرين للتمكين من عبور القطع المنهوبة للحدود وعرضها للبيع. وهذا الإطار، إلى جانب الصكوك الدولية التي وضعت برعاية اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، من شأنه أن يساعد على كفالة تصدي الأطر القانونية الوطنية لهذه الجريمة، وإنشاء وكالات التحقيق القادرة على

العمل، وحصول موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين على التدريب اللازم، والإدارة السليمة للحدود، فضلاً عن الضوابط الجمركية ومكافحة غسل الأموال؛ ودعم التعاون الدولي، واضطلاع الجهات الفاعلة العامة والخاصة، بما في ذلك المتاحف والتجار وقطاع السياحة، بمسؤولياتها.

إن لدينا المعاهدات، ولدينا الأدوات. لدينا المبادئ التوجيهية. كما أن لدينا مواد التدريب. ولكننا نحتاج إلى تفعيل الالتزامات بشكل أكثر فعالية، وإلى أن تقدم الدول الأعضاء المزيد من الموارد بروح المسؤولية المشتركة. واستجابة لذلك، يسعى المكتب إلى تسليط مزيد من الضوء على أبعاد هذه الجريمة لمساعدة المجتمع الدولي على توجيه العمل المشترك على نحو أفضل.

وبالتعاون مع اليونسكو وشركاء آخرين، نسعى إلى تمويل مشروع لإجراء دراسة عالمية من أجل، أولاً، رصد طرق التهريب الرئيسية وأساليبه ونطاقه والأنماط المستخدمة؛ ثانياً، تحديد التحديات الرئيسية في مجال العدالة الجنائية التي تواجهها البلدان وتقديم المساعدة المصممة خصيصاً. وآمل أن يتسنى لنا الاعتماد على دعم المجلس. وخبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتجاربه البحثية في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب ستبقى تحت تصرف المجلس لمنع المجرمين والإرهابيين من التربح من تدمير وسرقة تراثنا الثقافي المشترك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للعميد بارولي.

**السيد بارولي** (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة وإعطائي الكلمة في جلسة اليوم المهمة.

إن قيادة الشرطة الإيطالية الخاصة المعنية بحماية التراث الثقافي هي أول وحدة في العالم للشرطة المتخصصة في حماية التراث الثقافي. ومنذ تأسيسها في عام ١٩٦٩، وهي تقف على الخطوط الأمامية في مكافحة تهريب التراث الثقافي. وقادت تحقيقاتنا حتى الآن إلى استعادة قرابة ٨٠٠ ٠٠٠ عمل فني ومصادرة أكثر من مليون قطعة فنية أثرية. وحققنا مع ٣٥ ٠٠٠ شخص تقريباً واحتجزنا أكثر من ١ ٠٠٠ شخص. وهذه الأرقام تدلل على الالتزام الثابت للشرطة الإيطالية الخاصة بحماية التقاليد المشتركة للعالم وتاريخه.

والاتجار بالممتلكات الثقافية يكون في أحيان كثيرة جريمة عبر وطنية تتطلب نهج تحقيق عبر وطني. فالمقتنيات تسرق من بلد ما، ويجري تهريبها عبر حدود بلد آخر، ثم تباع بشكل غير قانوني في بلد آخر، وربما تجد لها مستقراً في بلد آخر في نهاية المطاف. والتعاون الدولي الذي يوفره الإنتربول في مجال الشرطة محوري، ولكن هذا قد لا يكفي دائماً. فنهب الممتلكات الثقافية وتهريبها جريمة معقدة تتطلب تركيزاً حاداً وخبرة فريدة تتجاوز نطاق الأدوات المعتادة لأفراد الشرطة. والسبيل الوحيد لحماية التراث الثقافي بنجاح هو العمل الوثيق بين الوكالات عبر الحدود.

وفي هذا الإطار، تقدم قيادة الشرطة الإيطالية الخاصة لحماية التراث الثقافي نموذجاً يحتذى للبلدان الأخرى حين يتطلب الأمر تعاونا دولياً على مستوى القضاء وإنفاذ القانون والتخصصات.

إننا ندعو بقوة إلى إنشاء وحدات شرطة متخصصة لحماية التراث الثقافي في كل بلد.

وفي إطار بحثنا عن القطع الأثرية الثقافية التي تم تصديرها من إيطاليا، فإننا نقوم في كثير من الأحيان في نهاية المطاف بمساعدة البلدان الأخرى على تعقب ممتلكاتها المنهوبة واستعادتها. وقد نشرنا أفرادنا أيضا كجزء من بعثات التعاون

الدولي، على غرار بعثة الناصرية في العراق، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥، عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

كما توفر قيادة الكارابينييري لحماية التراث الثقافي التدريب في إيطاليا وفي الخارج، للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة وموظفي الجمارك والخبراء والممارسين من وزارات الثقافة. وقد وقعنا مؤخرا ترتيبات تقنية مع العديد من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

وبغية تحسين التعاون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي، فإننا ننشر المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وتحتفظ أقوى أداة لدينا، وهي قاعدة البيانات التي تتضمن القطع الأثرية الثقافية المسروقة، بأكثر من ١,٢ مليون صورة وملف تتعلق بالقطع الأثرية المسروقة، فضلا عن أكثر من ٦ ملايين صورة ووصف للأعمال الفنية التي تغطيها تحقيقاتنا. وقاعدة البيانات التي كانت في الأصل أكبر أرشيف في العالم من القطع الأثرية المسروقة، تشكل الآن أداة قوية لتحليل البيانات لمعالجة البيانات والمساعدة في تحقيقاتنا.

وقد بدأت مبادرتنا الأخيرة، المتمثلة في فرقة العمل ”الاتحاد من أجل التراث“، بنجاح في أعقاب سلسلة الزلازل الرهيبة التي ضربت إيطاليا في أواخر عام ٢٠١٦. وفرقة العمل فريق يتشكل من أفراد قيادة الكارابينييري المتخصصين الذين يعملون جنبا إلى جنب مع خبراء وزارة الثقافة، لتقييم المخاطر وتحديد الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي في المناطق المتأثرة بالأزمات، ووضع خطط العمل اللازمة، بما في ذلك توفير دورات تدريبية للموظفين المحليين، والمساعدة على إزالة القطع الأثرية القابلة للنقل من المواقع المهددة بالانقراض أو المنهوبة، بشكل آمن، وتعزيز ومكافحة النهب والاتجار بالممتلكات الثقافية.

ونعمل الآن مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على وضع اتفاق احتياطي يسمح بنشر فرقة العمل الاتحاد من أجل التراث في الخارج، تحت راية الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فنحن على اتصال بشكل ثنائي مع عدة بلدان، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، العراق. وقد قمت للتو بزيارة مكتب اليونيسكو الميداني في بغداد، لتحديد مجالات التعاون لترميم المناطق الأثرية التي دمرها تنظيم داعش ونهبها. وقد زادت حملة ”الاتحاد من أجل التراث“ الوعي بالتهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي، وحشدت أطرافا فاعلة خارج مجتمعات التراث الثقافي، ووسعت جهود اليونيسكو لتنسيق العمل التقني بين مختلف الوكالات والمؤسسات المتخصصة.

وفي ضوء الخبرة والنجاح والعمل المتطور الذي تضطلع به قيادة قوات الكارابينييري لحماية التراث الثقافي، يشرفني أن أكون هنا اليوم للترحيب باتخاذ القرار التاريخي ٢٣٤٧ (٢٠١٧). ونرحب أيضا بروح القرار وتدابيره الفعالة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة وإقامة روابط أقوى بين الدول الأعضاء وقوات الشرطة، واعتماد تعريفات أوسع نطاقا للجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي، ووضع لوائح تنظيمية أكثر صرامة بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد ذات الأصول غير الموثقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر العميد بارولي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الثقافة والاتصال في فرنسا.

**السيدة أزولاي** (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بالإجماع كخطوة تاريخية في كفاحنا المشترك لحماية التراث الثقافي المهدد بالانقراض. إننا نجتمع هذا الصباح في مجلس الأمن، في قلب مدينة عالمية ترمز إلى الحداثة، ”في ظل البرجين المفقودين“، حتى أقتبس عمل الفنان أرت سبيغلمان. ولكن هذا الصباح، نظرا لموضوع

اجتماعنا، نجتمع أيضا في الظل المفقود لبوذا باميان، الذي قضت القوة التدميرية للمتفجرات على قوته الصامتة. ونحن نجتمع استجابة لنداءات المخطوطات والأضرحة في تمبكتو، والحجر المزخرف وتماثيل بشر برؤوس ثيران لبلاد ما بين النهرين.

إن الهجمات المتعمدة على التراث الثقافي الإنساني ترجع إلى الرغبة في طمس الذاكرة، ورفض الماضي، وتجريد التاريخ من معناه ودروسه. وهي نفس الرغبة المدمرة التي تستهدف الهيئات الحيوية للنساء والرجال والأطفال، ولكن أيضا حجر وطين كنوزنا التراثية المعروضة في المتاحف. إنها الرغبة الشائنة ذاتها، نفس الرغبة في كسر ما كان موجودا في الماضي من أجل التخلص من آمال المستقبل. ونحن مدينون لهؤلاء الناس، رجالا ونساء، باحترام ماضيهم. وعلينا أن نحكي تاريخهم لأطفالنا وأطفال أطفالنا، لأن ذلك التاريخ جزء من التراث المشترك للإنسانية. ويجب أن نقف مع جميع الذين يسعون، في بعض الأحيان على حساب حياتهم الخاصة، إلى إنقاذ تلك الكنوز الإنسانية من الدمار.

ومن ثم، سيقدم المجتمع الدولي الدعم لما أسماه ليون بلوم بحق ”ضمير الأمم المتحدة“، أي اليونيسكو. وأود أن أشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به اليونيسكو في حماية التراث وتعزيز التنوع الثقافي، كأداة لإحلال السلام، وبوصفها ضميرا أخلاقيا للبشرية يذكّرنا جميعا بأن الثقافة تربط الناس بتاريخهم ومناطقهم. وبفضل اليونيسكو، إلتزمت الدول باعتماد نصوص مفيدة للمحافظة على تراثنا المشترك. والولاية العالمية لليونيسكو أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم تتعرض فيه قيمها الأساسية للخطر في كثير من الأحيان.

وأرحب أيضا بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، اللذين يؤديان دورا رئيسيا في منع الاتجار بالممتلكات الثقافية عن طريق تعزيز التعاون القضائي وزيادة الوعي بين الدول بشأن المسائل التي لا يزال يُساء فهمها في كثير من الأحيان. وأود أيضا أن أثني على حضور وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمديرة العامة لليونيسكو هنا في مجلس الأمن، وأن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية.

وأود أيضا أن أشكر الرئاسة البريطانية، التي لولا جهودها لما رأت الدعوة المشتركة التي وجهتها فرنسا وإيطاليا النور. واسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تضامن فرنسا مع أصدقائنا البريطانيين الذين جرى الهجوم عليهم في مهد الديمقراطية، وهو برلمانهم.

إن حماية التراث مسألة حضارية وقضية أخلاقية توحدنا جميعا رغم انتماءاتنا المتنوعة. ومع ذلك، فهي أيضا قضية أمنية، لأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية المنهوبة خلال الصراعات يمول الشبكات الإرهابية، ويشكل عاملا في تطور الصراعات المسلحة نفسها. وتعزز الإيرادات التي يدرها الاتجار بالتراث الثقافي، الجماعات المسلحة، ولا سيما التنظيمات الإرهابية. فالأشياء الثقافية المسروقة في بلد تشن فيه الحرب تستخدم لتكريس الصراع المذكور وتأجيجه. وحتى بعد انتهاء الصراع، عندما تتم استعادة السلام، لا يزال التراث يؤدي دورا رئيسيا في استعادة السلام بوصفه رمزا لصمود ووحدة الشعوب التي أريق دمها. ولجميع الأسباب التي ذكرتها، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لاتخاذ إجراءات. وهذه ضرورة إنسانية وقضية عادلة وعنصر أساسي من عناصر السلام.

وخلال هذه الجلسة الرائدة التي تعقد هذا الصباح، يتخذ المجتمع الدولي إجراءات من خلال مجلس الأمن الذي اعتمد لأول مرة قرارا شاملا يكرس حصرا لحماية التراث المعرض للخطر في الصراع المسلح. إن هذه الهيئة، التي تقع

عليها مسؤولية صون السلم والأمن، أصبحت الآن مجهزة تماما لمعالجة هذه المسألة بالذات من خلال النص الذي قدمته فرنسا وإيطاليا. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة قد وردت في قرارات أخرى إعتمدها المجلس في الماضي، ولكن تلك الأحكام كانت محدودة وركزت على مجالات محددة، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، يدعو القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى احترام التراث الثقافي والتاريخي لأفغانستان، في حين يدين القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) تدمير التراث الثقافي في العراق وسورية، ولا سيما من قبل تنظيمي داعش وجبهة النصرة، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الملائمة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية من العراق وسورية.

وقد دفعت الضرورة الملحة لهذه المسألة المجلس اليوم، إلى تأكيد أهمية هذين القرارين وأن يبقي هذه المسألة قيد نظره. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يعتمد على إسهام الـ ٤٣ التي اجتمعت في شهر كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦ في مؤتمر أبو ظبي الدولي المعني بحماية التراث الثقافي المهدَّد بالانقراض، الذي نظمته فرنسا والإمارات العربية المتحدة، والذي أود الثناء على التزامه الحاسم. وفي تلك الوثيقة، دعا البلدان مجلس الأمن إلى دعم تحقيق هدفين رئيسيين حددهما المؤتمر، وهما إنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر، وإنشاء شبكة من الملاذات الآمنة.

ويعد القرار الذي اعتمد بالإجماع اليوم، شاملا ومتوازنا.

ويدل القرار على تصميم المجتمع الدولي التام على أرفع المستويات. وأشعر بالفخر بتقديمه جنبا إلى جنب مع زميلي الإيطالي.

ويتناول أيضا مسألة التراث المعرّض للخطر في حالات النزاع المسلح عبر تناول جميع حالات تهديد التراث الثقافي أو تدميره أو سرقته أو الاتجار به للمرة الأولى دون أي تقييد جغرافي وبغض النظر عما إذا كانت تلك الأفعال صادرة عن الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجماعات المسلحة الأخرى.

ويربط القرار بصورة مباشرة تمويل الجماعات الإرهابية والاتجار بالممتلكات الثقافية وتعزيز الأدوات التنفيذية القائمة للتصدي لهذه المسألة في القرارات السابقة لمجلس الأمن. ويلخّص بشكل أفضل الصلة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، ويشير أيضا إلى النتائج الرئيسية التي توصل إليها مؤتمر أبو ظبي فيما يتعلق بالقانون الدولي. وكذلك يعزز القرار التعاون بين الوكالات والهيئات ذات الصلة بهذه المسألة دون تكرار عملها أو استبدالها، في ذات الوقت الذي يحث فيه الدول على التعاون واتخاذ المزيد من التدابير التنفيذية والإجراءات الموضوعية. وأخيرا، يدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والبروتوكولين الملحقين بها، مثلما فعلت فرنسا، وانضمام المملكة المتحدة إليها للتو بوصفها أول عضو دائم في مجلس الأمن يصدّق على بروتوكولها الثاني لعام ١٩٩٩. وفي سياق جهود التعبئة هذه، وقبل ذلك تعاونها في هذه المسألة، تعتزم فرنسا مواصلة الاضطلاع بدورها الكامل، لا سيما بتقديم ٣٠ مليون دولار للصندوق المعلن عنه في مؤتمر أبو ظبي الذي حصل سلفا على عروض تزيد قيمتها على ٧٥ مليون دولار.

وإن من الخطأ الفادح الاعتقاد بإمكانية بناء العصر الحديث على نسيان الماضي. ولن يتسنى بناء العصر الحديث هذا إلا بالاستناد إلى ركائز أولئك العمالقة الذين سبقونا. ويتعين علينا اليوم صون سلامة ”سِفر الإنسانية العظيم“ كما أشار إلى ذلك فيكتور هوغو في مؤلفه عن كاتدرائية نوتردام في باريس. فهو يتحدث عن التراث باعتباره سِفرا عظيما للإنسانية، أي بوصفه التعبير الجوهري عما يعنيه الإنسان. وبطبيعة الحال، فإن التراث كائن حي ومتحول عبر العصور،

غير أن توالي الوقت هو الذي يحدد ما سيبقى في التاريخ وليس المشاعر المدمرة للبشر.

ويدعونا هذا القرار بشكل جماعي إلى التحلي بالحكمة واحترام تعاقب الزمن في التاريخ. ويعني العمل من أجل قضية السلام منع تدمير التراث الثقافي في مسعى هدّام لإعادة كتابة التاريخ. ويعني أيضا الحيلولة دون اختطاف تراث الشعوب لأغراض تمويل العنف والجريمة اللذين يستهدفان تاريخ الشعوب نفسها. وهذا هو معنى القرار التاريخي الذي اعتمدناه للتو صباح اليوم.

**السيد أميندولا** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يواجه جيلنا هجمات وتدمير غير مسبوقين للتراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية في حالات التراع المسلح. وفي ذلك تعدٍّ على الماضي بل على مستقبلنا المشترك أيضا. ويؤثر ذلك على هوية الشعوب ويعوق التعافي وبناء السلام بعد انتهاء التراع. ويقوض القيم الأساسية من قبيل التسامح والاحترام والشمول. ويجتث من الأقليات جذورها. ويؤجج نيران التراعات.

وقد يرقى تدمير التراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات التراع المسلح إلى مستوى ارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى الحجم غير المسبوق للنهب المنظم والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، فإن هذه الأعمال توفر مصدر دخل للجماعات الإرهابية وتدعم جهود تجنيدها، علاوة على تعزيز قدرتها العملياتية على تنظيم الهجمات وتنفيذها.

لتلك الأسباب ولما فيه صالح تاريخنا، فإن حماية التراث الثقافي ما فتئت ركيزة طويلة الأمد للسياسة الخارجية الإيطالية. وتأتي إيطاليا في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى صون التراث الثقافي وحمايته، بما في ذلك بفضل وحدة الدرك المخصصة لذلك. ونؤيد بقوة أيضا اليونسكو والالتزامات المعلقة لمديرتها العامة، بوكوفا. ودعونا أيضا إلى اعتماد قرار بشأن الثقافة في مناطق التراع، ونؤيد تنفيذ حملة ”متحدون لأجل التراث“ بما في ذلك عن طريق فرقة عملنا الوطنية كما سمعنا للتو من الجنرال بارّولي.

وبصفتنا الرئيس الحالي لمجموعة الدول السبع، سنستضيف في نهاية آذار/مارس أول اجتماع لوزراء الثقافة في مجموعة الدول السبع. وبصفتنا شركاء في التحالف العالمي لمكافحة داعش، فإننا نشارك – إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية – في الفريق المعني بمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يشمل عمله الدعوة إلى تنفيذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) على وجه السرعة لمنع الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا من الاستفادة من الاتجار في النفط والقطع الأثرية والرهائن. ونترأس أيضا فريقه الفرعي المعني بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ووأود أن أشير – من بين المشاريع الثنائية الرئيسية التي نشارك فيها – إلى التعاون الناجح مع الحكومة العراقية على صون التراث الثقافي الهائل للبلد.

وبصفتنا بلدا مرشحا لعضوية مجلس الأمن، فقد جعلنا التراث الثقافي موضوعا رئيسيا بالنسبة لنا. ونظمنا جنبا إلى جنب مع الأردن واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول سلسلة من الحلقات الدراسية الرامية إلى تعزيز الوعي والنظر في الاستجابات المحسنة. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن، فإننا على اقتناع بأنه ينبغي أن تولي هذه الهيئة مزيدا من الاهتمام بحماية التراث الثقافي استنادا إلى اعتقادنا بضرورة توحد صفوف المجلس والمجتمع الدولي في هذه المسألة.

ولتلك الأسباب، وبفضل السيدة أزولاي، دعت فرنسا وإيطاليا إلى هذه الإحاطة واقترحت مشروع قرار لمجلس الأمن مكرس خصيصا لهذه المسألة. وأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة التي أدت إلى اعتماد القرار

التاريخي ٢٣٤٧ (٢٠١٧) فضلا عن رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة ضمن برنامج عملها. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم نص القرار.

لقد أصبح تدمير التراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة حقيقة واقعة، وهو ما يتصدى له هذا القرار بصيغة واضحة، علاوة على النص على تدابير تنفيذية محددة. غير أن لهذه المسألة أهمية أكبر فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين بما يتجاوز هجمات الجماعات الإرهابية. ويبعث المجلس اليوم رسالة واضحة عن التزامه وتصديه الحازم لأعمال تدمير التراث الثقافي خلال الأزمات والنزاعات. ويتسم القرار بكونه صكا متوازنا يتناول كلا من المبادرات الوقائية والتدابير المكرسة لمواجهة الحفر والنهب والاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي على الصعيدين المحلي والدولي.

ونهيب بالدول اعتماد التدابير الملائمة بما يتسق مع نُظمها الوطنية والأطر والمعايير الدولية. ولا غنى عن مواءمة التشريعات والحلول العملياتية المنسقة حتى تكون هناك استجابة فعالة لتلك الأنشطة. ويلتزم مجلس الأمن من جانبه، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بمساعدة الدول الأعضاء وتعزيز التعاون بجميع أشكاله. ونحن على ثقة بأن من شأن هذه الجهود أن تسهم في منع ومكافحة أعمال تدمير التراث الثقافي والإضرار به، أي تلك الأعمال التي توفر الدعم المالي اللازم للجماعات الإجرامية والإرهابية.

وليس إدماج البعد الثقافي في منع النزاعات وتسويتها مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل هو واجب سياسي وأمني أيضا. وبالرغم من ضرورة زيادة الوعي وتعبئة الجهود الدولية، فإنهما ليسا كافيين. ومن الضروري أيضا محاكمة مرتكبي الجرائم ضد التراث الثقافي، بما في ذلك منع الهجمات في المستقبل، على النحو الذي بيّنه الحكم التاريخي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي ذات الصلة بتدمير التراث الثقافي في تمبكتو.

وفي جميع أنحاء العالم يدل توارث التراث الثقافي من القرون السابقة على رسالة التسامح والتفاهم الثقافيين والوئام الديني والاحترام المتبادل. غير أن العناصر الشمولية المستبدة لا تريد سوى تدمير تراثنا الإنساني الرائع. وبهذا القرار التاريخي نعيد تأكيد القيم الأساسية لحضاراتنا.

**السيد لورنتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم، لا سيما السيد فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأود أن أخص بالذكر بيان وقيادة السيدة إيرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد يوري فيدوتوف المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعميد فابريزيو بارولي، قائد قيادة الدرك الإيطالي لحماية التراث الثقافي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وترحب بوليفيا أيضا بالمبادرة المقدمة اليوم من قِبل وفدي إيطاليا وفرنسا. ويعدُّ القرار الذي اُتخذ اليوم ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بمثابة نداء إلى المجتمع الدولي ومختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية لتوفير الحماية الفعالة للآثار الثقافية والقطع الأثرية في مناطق النزاعات المسلحة وحيث لا تسعى الجماعات الإرهابية إلى الانتقاص من حقوق الملايين من الأشخاص، بل تسعى أيضا إلى طمس التراث الثقافي المشترك للبشرية بهدف تمويل أفعالها الخسيسة.

ندين بشكل قاطع نهب الممتلكات الثقافية والاتجار بها وتهريبها والذي تقوم به الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش والقاعدة، على حساب سيادة الدول والشعوب. ونحض المجتمع الدولي على

التعاون الوثيق وبذل جميع الجهود اللازمة لمنع وقوع أعمال من هذا الطابع. كذلك ندين بشدة تدمير المواقع والأصول التاريخية كاستراتيجية لإنكار الجذور الثقافية والتاريخية للأمم والشعوب عن طريق الإرهاب والتخويف. ونرفض مرة أخرى، جميع الأعمال الإرهابية بوصفها جرائم لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها أو مكان وقوعها أو زمانها أو مرتكبيها. ونؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

نعتقد أيضا أنه لا بد لنا من أن نأخذ في الحسبان أن أحد الأسباب التي نواجهها اليوم في تهريب الممتلكات الثقافية التاريخية القيمة والاتجار بها، ونهبها وتدميرها، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم، يُعزى جزئيا إلى تدمير البنية التحتية وعدم كفاية قوات الأمن لدى الدول أو السلطات لمنع ارتكاب هذه الأفعال. ونرى أن من المهم تحديد أسباب تلك الظاهرة التي تحدث أساسا في الشرق الأوسط. وربما ما كان لنا أن نجتمع هنا لمعالجة هذه المسألة الصعبة لولا السياسات التدخلية والاجتياحات التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى ظهور الجماعات الإرهابية التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا.

نلاحظ أن المجلس قد أعرب عن قلقه في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذه اليوم ومفاده أن أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وغيرهم من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة يحصلون على إيرادات من مباشرة أعمال نهب المصنفات وتهريب التراث الثقافي بمختلف أنواعه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من مواقع أثرية ومتاحف ومكتبات ومحفوظات وغيرها من المواقع في العراق والجمهورية العربية السورية، ومن ثم تُستخدم لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها وتعزِّز قدرتها العملياتية على تنظيم الهجمات الإرهابية وتنفيذها.

على الرغم من اتخاذ تدابير لمكافحة تلك الظاهرة، فإن الافتقار العام إلى آليات المراقبة الفعّالة في المجتمع الدولي مكّن داعش والقاعدة من مواصلة تمويل العمليات الغامضة عن طريق نهب وتهريب وبيع الممتلكات الثقافية. لقد ولّد ذلك فوائد اقتصادية هائلة، لولاها لما تمكنت الجماعات الإرهابية من تمويل أنشطتها الإجرامية. إن تقليص أجهزة الرقابة أو تفاديها، من خلال الملاذات الضريبية التي تستخدمها الجريمة المنظمة لإضفاء الشرعية على أموالها، لن يؤدي إلا إلى تقويض جهودنا. وعلينا أن نتحرى بشكل صارم فيما إذا كان يمكن لهذه الجماعات الإرهابية أن تحصل على ملاذات ضريبية أو أنها تستخدمها حقا لتحقيق تلك الغايات.

نود أن نشدد على أن إنفاذ هذا القرار ينبغي أن يرتكز على استعادة الممتلكات الثقافية والمواقع التاريخية وردها إلى الدولة التي كانت موجودة فيها قبل الصراعات. وينبغي أن يسعى ذلك الإنفاذ أيضا إلى إزالة الذخائر المتفجرة والألغام من هذه المناطق، كما هو في حالة تدمر بسوريا.

نلاحظ أيضا أن قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦٩ يحث بقوة الدول الأعضاء على تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالممتلكات الثقافية وما يتصل به من جرائم. وفي هذا الصدد، نحض جميع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي واعتماد تدابير مشتركة لاسترداد الممتلكات الثقافية المُتجر بها، أو المسروقة أو المهربة؛ ومن المهم للغاية ضمان استعادتها ووضعها في مكانها الأصلي.

ولئن كانت كل حالة تختلف عن غيرها، فإن العديد من المتاحف التي تعرض الممتلكات الثقافية التاريخية الآن في صالات عرض التُحف لديها، فهي ممتلكات جُلبت من بلدان

أخرى وتمت حيازتها من خلال الغزو والنهب ووسائل أخرى غير مشروعة. ومن هنا، ندعو إلى تعزيز سياسات استعادة تلك الممتلكات وردها إلى أماكنها الأصلية على نحو يتسق مع الصكوك التي أقرتها الأمم المتحدة.

أخيرا، نود أن نعرب عن الأهمية الخاصة والمحددة لحماية الممتلكات الثقافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، ونشدد على الدور الرئيسي لليونسكو في تلك المسألة الحاسمة.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على إبراز أهمية حماية التراث الثقافي بوصفه ضرورة حتمية للبشرية. ونعرب أيضا عن تقديرنا للميسرين، فرنسا وإيطاليا، على جهودهما بشأن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) المتخذ من فوره والذي سرنا أننا شاركنا في تقديمه. ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان، والمدير العام لليونسكو بوكوفا، والسيد فيدوتوف والجنرال بارولي.

إننا نشهد أكبر تهديد للتراث الثقافي منذ الحرب العالمية الثانية. واليوم، يتعرض أكثر من ٥٥ موقعا من مواقع التراث الثقافي لخطر التدمير في النزاعات المسلحة، يوجد منها ٢١ موقعا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما في مصر، والعراق، وفلسطين، واليمن، وليبيا، وسوريا. وهذا النطاق غير المسبوق للهجوم يشكل تطهيرا ثقافيا. وكازاخستان، بوصفها عضوا في لجنة التراث العالمي، ترحب بجهود المجتمع الدولي والمبادرات الرامية إلى حماية هذه المواقع. لقد شاركنا في تقديم قرار الدورة ١٩٩ للمجلس التنفيذي لليونسكو المتخذ في نيسان/أبريل الماضي، بشأن دور اليونسكو في حماية وصون مواقع التراث العالمي في تدمر وغيرها من المواقع في سوريا.

يود وفدي أن يقدم التوصية التالية بشأن المسألة. نهيب بالدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة أن تنفذ تنفيذا كاملا توصيات المنتديات العالمية ومنها، في جملة أمور، مؤتمر المانحين المعني بصون التراث الثقافي المهدد بالانقراض الذي عقد هذا الأسبوع في باريس؛ والمؤتمر الثقافي الدولي الذي انعقد في ميلانو في منتصف عام ٢٠١٥؛ والمنتدى الثقافي الدولي الذي عقد في سانت بطرسبرغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

كذلك نحض على الانضمام إلى التحالف الدولي من أجل حماية التراث في مناطق الصراع، بقيادة فرنسا والإمارات العربية المتحدة؛ والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وغيرها من الصكوك وتنفيذها، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن واليونسكو في هذا المجال؛ وتوفير دورات تدريبية لمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛ ودعم صندوق الطوارئ التابع لليونسكو والحملة العالمية ”متحدون مع التراث“؛ وتعزيز التحالف العالمي لليونسكو لحماية التراث الثقافي، كما جاء في خطة عمل المدير العام بشأن مسألة تعزيز التعددية الثقافية؛ وإدخال تدابير صارمة لمنع الإزالة القانونية للتراث الثقافي من المواقع الأثرية المسروقة من المتاحف، وبيعها إلى مجموعات خاصة من قبل الجماعات الإرهابية. لقد أصبح هذه النهب مصدرا مغريا لتمويل الإرهاب، يستعاض به عن تناقص الإيرادات من الموارد النفطية. وينبغي ضمان المزيد من اليقظة لدى جميع مصادر التمويل، بما في ذلك غسل الأموال والأسواق المتنوعة، مثل المزادات وشبكة الإنترنت التي من خلالها تدير داعش نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا.

ينبغي أيضا استخدام قاعدة بيانات الإنتربول للتحف الفنية المسروقة وإنشاء وحدات شرطة خاصة لذلك الغرض. إن حسم مشكلة الممتلكات الثقافية المسروقة نص عليه القانون الدولي، لذلك فإن تعزيز فعالية إجراءات المحاكم المحلية أمر بالغ الأهمية. وينبغي على الجميع العمل بشكل وثيق مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بحيث يتم اتخاذ إجراءات أساسية لضمان حماية التراث الثقافي.

أخيرا تلتزم كازاخستان بحماية التراث الثقافي بوصفه أداة أساسية للدبلوماسية الوقائية لدعم تنمية المجتمعات السلمية وتعزيز التنمية المستدامة وقمع تمويل الإرهاب.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون أشد الامتنان لوفدي فرنسا وإيطاليا على إثارة موضوع حماية التراث الثقافي في الصراعات المسلحة. إن أحداث التاريخ القريب دفعت بتلك المسألة إلى اهتمام المجتمع الدولي. نحن نتشاطر تماما الفكرة الرئيسية وراء القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذ اليوم لمنع تدمير الممتلكات الثقافية أثناء الصراعات المسلحة والاتجار بها ونهبها وتهريبها.

كم من عجائب الدنيا السبع في العالم يمكن رؤيتها محفوظة اليوم؟ لقد فقد بعضها بفعل الكوارث الطبيعية، واختفى البعض الآخر نتيجة لتصرفات البشر. وأهمية القضية التي نتناولها اليوم قد عبر عنها بإيجاز شديد فرانسوا بونيو، خبير القانون الإنساني الدولي المعروف من لجنة الصليب الأحمر الدولية، إذ قال،

”أغمض عينيك وتخيل باريس بدون كاتدرائية نوتردام [...] والجيزة بدون الأهرام [...] وبكين بدون المدينة المحرمة، ونيويورك بدون تمثال الحرية، وموسكو بدون الميدان الأحمر وكاتدرائية سانت باسيل [...]“.

والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة عن حماية مواد التراث الثقافي التي تمثل هويات أممنا وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البشرية.

وفي عصر جان جاك روسو وإيمير دي فاتيل، أصبح مبدأ التمييز بين الممتلكات العسكرية والممتلكات المدنية، فضلاً عن احترام مواقع وأماكن العبادة والمواقع ذات الأهمية الثقافية، أحد العناصر الأساسية في القانون الإنساني الدولي العرفي. ومنذ ذلك الحين، وضع المجتمع الدولي إطاراً واسعاً من القواعد والإجراءات لحماية الممتلكات الثقافية من الضرر. والعناصر الأساسية لهذا النظام تتمثل في البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. غير أن الممتلكات الثقافية لا تزال هدفاً للتدمير والنهب والاتجار. وبعد النزاعات الأخيرة في أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، لا يزال العديد من الأعمال الهمجية التي ارتكبت ضد حضارتنا ذاتها ماثل في أذهاننا.

ومن المؤسف أن موضوع مناقشة اليوم يتصل أيضاً بالحالة في بلدي، حيث أن أجزاء من تراثه الثقافي يجري تدميرها ونهبها وتنقيبها بصورة غير مشروعة ومن ثم تهريبها خارج أوكرانيا، بما في ذلك، وبالأخص، الاتحاد الروسي – وجميعها نتاج محاولة ضم القرم والتدخل العسكري الروسي في دونباس.

غير أن الدول ليست هي الوحيدة التي ترتكب الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية. فهناك توجه متنام لارتكاب هذا النوع من الجرائم من قبل جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والمسلحة والإرهابية. وقد شهد المجتمع الدولي برمته أمثلة صادمة للتدمير المتعمد والممنهج لتراثنا المشترك على يد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وشركائهم. ونتيجة لهذه الإبادة الثقافية، تسلب من أجيال المستقبل فرصة الإعجاب بجمال المعابد في تدمر والمنحوتات في الرقة في سوريا، والمدن القديمة في نمرود والحضر، فضلاً عن المساجد التاريخية والمكتبات الشهيرة في الموصل، في العراق، والأضرحة الصوفية خارج طرابلس، في ليبيا، والهندسة المعمارية الفريدة لتمبكتو، في مالي؛ وتماثيل بوذا المنحوتة في منحدرات باميان في أفغانستان.

وفي استهداف التراث الثقافي، لا يكتفي الإرهابيون بلفت الانتباه إلى أنشطتهم وترهيب الحكومات، فضلاً عن

السكان. بل إنهم يحاولون إعادة كتابة التاريخ ومحو فصول كاملة من الذاكرة الجماعية للناس. وعلاوة على ذلك، فإنهم يتاجرون بنشاط في الممتلكات الثقافية التي يجري التنقيب عنها بصورة غير مشروعة أو نهبها لتمويل فظائعهم. وكما أكدت تقارير عديدة للأمين العام واليونسكو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، فقد أصبحت تلك ممارسة واسعة الانتشار، ما أدى إلى تحسين قدرة تلك الجماعات على مواصلة ارتكاب الأعمال الإرهابية. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات حاسمة لكسر تلك الحلقة المفرغة. وهنا تكمن أهمية القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

ونحن نثني على أنشطة اليونسكو بوصفها طرفاً أساسيا في مجال حماية التراث الثقافي واستعادته على مستوى العالم. وأوكرانيا تؤيد تماماً حملة متحدون من أجل التراث، فضلاً عن مشروع خطة العمل بشأن تنفيذ استراتيجية تعزيز أنشطة اليونسكو في مجال حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات التراع المسلح. ونتوجه بالشكر للمدير العام بوكوفا على التزامها وتفانيها على المستوى الشخصي.

ونأمل أن يعزز القرار المتخذ اليوم التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي دعماً لجهود اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية والكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة لحماية الممتلكات الثقافية التي تشكل كترنا المشترك.

ونود أن نلقي الضوء على عدد من العناصر الهامة في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، يتعلق أولها بالمسؤولية الرئيسية للدول عن حماية ممتلكاتها الثقافية. فعدم تحقيق ذلك الهدف ليس مرده عدم وجود صكوك دولية قائمة، بل إلى إرادة الدول للوفاء بالتزاماتها وواجباتها.

ثانياً، هناك مبادرة لإنشاء مناطق آمنة داخل البلد للحفاظ على الممتلكات الثقافية المنقولة التي تهددها الصراعات.

ثالثاً، إن إنشاء قوائم بالممتلكات الثقافية وغيرها من المواد ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية التي نقلت بصورة غير مشروعة من مناطق التراع المسلح، ولا سيما من الأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي، سيكون مفيداً بوجه خاص لضمان عودتها الآمنة إلى بلدان الأصل في المستقبل.

رابعاً، هناك مسألة تقديم مرتكبي الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها جميع الولايات القضائية الوطنية والدولية، وندعو إلى التعاون الوثيق بين وكالات إنفاذ القانون والجمارك في التحقيقات والملاحقات القضائية والمضبوطات والمصادرات، فضلاً عن إعادة الممتلكات الثقافية المهربة أو ردها أو إعادتها إلى أوطانها. ونشيد على وجه الخصوص بالقرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً، والذي أدان لأول مرة مجرم حرب بتهمة استهداف المباني الدينية والآثار التاريخية بالهجمات عمداً.

أخيراً وليس آخراً، فإن التقرير المقترح للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) ينبغي أن يتيح لنا فرصة لدراسة شاملة للمشكلة وتقييم خطورتها ونطاقها استناداً إلى المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء بغية وضع توصيات ملموسة وحلول دائمة .

ونحن على استعداد للإسهام في تلك العملية.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على إدراج هذا البند في جدول الأعمال ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم هنا والعمل الذي يقومون به في منظماتهم فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية.

إن تدمير التراث الثقافي ونهبه وتهريبه لا يؤدي إلى إلحاق أضرار بالأماكن والشعوب في المناطق المتضررة فحسب، بل

إن أضراراً لا توصف تلحق بفهم تاريخنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة. والنتيجة النهائية هي تضاؤل المعرفة بعالمنا وجماله وتنوعه في أعين الجميع. إن تدمير مدينة تدمر القديمة والأضرحة والمخطوطات في تمبكتو ومساجد الموصل، في جملة أمور، ما هي إلا أعمال تخريب فظيعة خرقاء. وقد شوهدت مثل تلك الحوادث في السابق في جميع أنحاء العالم، إلا أن الموجة الأخيرة هي الأفظع لأنها غالباً ما تكون واجهة لنهب القطع الأثرية لبيعها في السوق السوداء وحشد الدعاية لأولئك الذين يقومون بتلك الأعمال الهمجية.

إن شاغلنا الأساسي في حالات النزاع، بطبيعة الحال، يجب أن يكون حماية حياة وكرامة المدنيين الذين تتعرض حياتهم للتدمير بسبب الحرب وعدم الاستقرار. وعلينا أيضاً أن ننظر في مرحلة ما بعد النزاع وكيفية إعادة بناء المجتمعات السلمية على أساس الثقة والتفاهم المتبادل. وفي هذا الصدد، فإن تدمير واختفاء التراث الثقافي قد تكون له آثار عميقة وغير متوقعة من خلال طمس القيم التاريخية والثقافية الفريدة الضرورية لتمكيننا من فهم ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. وقيام الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات الإرهابية في النزاعات الجارية، بتمويل أنشطتها من خلال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أمر يبعث على القلق البالغ. فالعدد الهائل من المواد الثقافية المهربة بصورة غير مشروعة التي جرت مصادرتها في البلدان المجاورة للنزاعات الجارية في عام ٢٠١٦ وحده هو مثال صارخ على حجم المشكلة.

إن تدمير التراث الثقافي ونهبه والاتجار به في حالات النزاع المسلح ليس ظاهرة جديدة. وحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح ترسخ جذورها في البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والقانون الإنساني الدولي العرفي حيث يمكن في ظروف معينة أن يرقى التدمير المتعمد لهذا التراث الثقافي إلى جرائم حرب. ولذلك، فإن على الدول واجب التحقيق في الهجمات ضد الممتلكات الثقافية وتقديم الجناة إلى العدالة. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نرحب بالحكم الذي أصدرته مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية في قضية المهدي. وعلاوة على ذلك، فقد وافقت اليونسكو على مجموعة من الاتفاقيات ذات الصلة بتلك المسائل، وهذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية، توفر أدوات هامة لمعالجتها. كما أن تدابيرنا المشتركة ضد الإرهاب، بما في ذلك مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، تؤدي دوراً هاماً أيضاً.

إن السويد في طور الانضمام إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو. كما نؤيد العمل الجاري الذي يضطلع به مجلس أوروبا في هذا المجال. وقد اتخذنا عدداً من الإجراءات لتنفيذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يدين الاتجار بالممتلكات الثقافية من سورية والعراق، مثل إنشاء وظيفة وطنية للتنسيق بين الوكالات الحكومية ذات الصلة. وقمنا أيضاً بتعزيز قدرات الشرطة الوطنية في مجال التراث الثقافي وإطلاق حملة توعية عامة تمشياً مع حملة ”متحدون مع التراث“ العالمية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ونشدد على الدور القيادي للمنظمة في حماية التراث الثقافي. ونؤيد الاستراتيجية لتعزيز عمل المنظمة في مجال الثقافة وتعزيز التعددية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، ونتطلع إلى خطة العمل لتنفيذها. تساهم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الجمارك العالمية والدول، وكذلك مختلف المؤسسات والأفراد، في السبل

القيمة لمنع تدمير التراث الثقافي والاتجار غير المشروع به. ومن الضروري لإجراءاتها أن يدعم ويكمل كل منها الآخر.

ولذلك فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي عرضته فرنسا وإيطاليا، والذي يسعدنا أن نشارك في تقديمه. إن هذا القرار خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة تدمير التراث الثقافي ونهبه وتهريبه في حالات التراع. كما نشيد بالمبادرة التي اتخذتها فرنسا والإمارات العربية المتحدة لإيجاد ملاذات آمنة للممتلكات الثقافية، ونحن ندرس باهتمام شديد السبل التي يمكن لهذه المبادرة وغيرها أن يكمل أحدها الآخر.

وسيحقق النهج الكلي منظورات جديدة. وتتطلع السويد إلى تقرير الأمين العام فيما ننظر في الكيفية التي يمكن لمجلس الأمن بها أن يواصل معالجة هذه المسألة الهامة. إن تراثنا الثقافي جزء لا يتجزأ من إنسانيتنا المشتركة. إن تدميره في أي جزء من العالم يفقرنا جميعاً. ونحن مدينون للأجيال القادمة بأن نفعل كل ما في وسعنا لحماية تراثنا الثقافي المشترك.

**السيد روسيلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): وأنا أيضاً أود أن أشكر السيدة بوكوفا والسيد فيلتمان والسيد فيدوتوف والعميد بارولي على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة هذا الصباح.

ويهنئ وفد بلدي الوفدين الفرنسي والإيطالي على مبادرتهما المؤدية إلى اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي شاركت أوروغواي في تقديمه. ونحن نعتبره أداة مفيدة في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أعربت أوروغواي، في مناسبات سابقة، عن موقفها المبدئي الرافض لجميع أشكال الإرهاب والتراع المسلح ودعم أي مبادرة تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى حماية الأشخاص، وكذلك المقتنيات التي تشكل جزءاً من تراث أي بلد ونسيجه الثقافي. إن التعاون الدولي أمر حاسم لمنع الاتجار بالمقتنيات أو الأشياء الثقافية واستخدام هذا النشاط الإجرامي لتمويل الإرهاب.

وتشجب أوروغواي تدمير التراث الثقافي، ولا سيما المتعلق بالمواقع الدينية، ونهب البضائع وتهريبها من المواقع الأثرية في حالات التراع المسلح من جانب الجماعات الإرهابية. ونسلم بأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تضطلع بدور قيادي في حماية التراث الثقافي ولفت الانتباه إلى مبادرة ”متحدون مع التراث“، التي تسعى إلى إيجاد حركة عالمية من الشباب الذين يرفعون أصواتهم لحماية التراث الثقافي المهدد، والذي ينبغي الحفاظ عليه بوصفه منافع مشتركة. ونود أيضاً أن نشير إلى الدور الرئيسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في منع الاتجار بالمقتنيات الثقافية.

إن إنشاء شبكة ملاذات آمنة، على النحو المشار إليه في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، ينبغي أن يلبّي احتياجات ومتطلبات البلدان المتأثرة وفقاً للتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية المنطبقة. ويجب منح الأولوية للحفاظ على السلع الثقافية في حالة التراع في إقليم البلد المتضرر، ولا يكون ذلك إلا عندما لا يتوافر خيار الملاذات الآمنة الخارجية.

وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المساعدة التنسيقية بين الدولة المتضررة والملاذ الآمن. ويمكن أن يشمل هذا التنسيق وضع اتفاقات بشأن طرائق استرداد المقتنيات والتراث الثقافي وأيضاً، عند الطلب، الدعم التقني والتعاون في نقل هذه المقتنيات والمحافظة عليها. تنص الفقرة الثانية من ديباجة دستور الميثاق التأسيسي لمنظمة التربية والعلم والثقافة على أنه ”لمّا كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“.

إن التراث الثقافي هو أحد السبل التي يمكننا بها حقاً تحقيق السلام بين الأمم. وفي ضوء التهديدات الجديدة للدول، بما في ذلك الإرهاب، علينا أن نواصل مواءمة الجهود المشتركة لحماية تراثنا الثقافي، وهو رمز الهوية والصلات البشرية الجماعية وهو يربطنا بتاريخنا. ومن واجبنا أن ننقله إلى الأجيال المقبلة.

**السيد أبو العطا** (مصر): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة، وإلى كل من فرنسا وإيطاليا على طرح هذا الموضوع الهام، وإلى المتحدثين على مداخلاتهم القيمة، وأخص بالذكر السيدة إيرينا بوكوفا التي أشكرها جزيل الشكر على كل ما قدمته وما زالت تقدمه خلال رئاستها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي تُعتبر وبحق ضمير العالم فيما يتعلق بالحفاظ على التراث الحضاري لكافة الدول.

إن حماية التراث الثقافي من التدمير والتهريب وإساءة استغلاله لأغراض الإرهاب هو موضوع يتسم بالحساسية الشديدة، لارتباطه بمواقع ومبان ومتاحف ومقتنيات ترتبط ارتباطاً مباشراً بتاريخ وهوية شعوب ودول. وبالتالي فإن التراث الثقافي لا يقل في قيمته وأهميته عن قيمة الأرض والعرض بالنسبة للشعوب والدول التي تمتلك هذا التراث.

وتدرك مصر خصيصاً أهمية وحساسية موضوع حماية التراث الثقافي من التدمير والتهريب سواء بواسطة الجماعات الإرهابية أو في حالات النزاعات المسلّحة، أولاً بحكم امتلاكها لتراث حضاري وثقافي غالٍ ونفيس، محل احترام وتقدير من الجميع، وثانياً بحكم موقعها الجغرافي في قارة ومنطقة تضم معظم التراث في العالم أجمع.

إن إدراك مصر لأهمية وحساسية موضوع حماية التراث الثقافي هو الذي جعل وفد مصر يؤكد خلال المشاورات حول مشروع القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذ اليوم، على ضرورة أن يتضمّن القرار عدداً من المبادئ والمحاذير التي لولا تضمينها في القرار ما كان لوفد مصر أن يصوت مؤيداً له. وأود أن أشير هنا إلى أهم تلك المبادئ والمحاذير.

أولاً، التأكيد على الدور الرئيسي لكل دولة في حماية تراثها الثقافي، ولأنه يتعيّن أن تتماشى جهود حماية التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وضرورة احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع التأكيد في هذا الصدد على أن حماية التراث الثقافي، بما في ذلك فرضية إقامة ملاذات آمنة له، لا يمكن أن تتمّ إلا بواسطة الدولة مالكة التراث الثقافي وفي داخل إقليمها.

أي أن مصر ترفض رفضا قاطعا أي تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة بحجة حماية تراثها الثقافي. وترفض نقل التراث الثقافي المملوك لأية دولة خارج إقليمها بحجة الحفاظ عليه وحمايته في ملاذات آمنة. وكفانا في هذا الخصوص وجود تراث ثقافي مملوك لنا ولغيرنا في متاحف دول أجنبية استولت عليه وترفض حتى الآن إعادته إلى دوله الأصلية.

ثانيا، التأكيد على ضرورة قيام اليونيسكو، باعتبارها المنظمة المختصة بموضوعات التراث الثقافي، بمواصلة تقديم كافة المساعدات إلى الدول، بناء على طلبها، لجعلها قادرة على حماية تراثها الثقافي. وعدم تعامل مجلس الأمن مع موضوع حماية التراث الثقافي إلا في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين، أي في حالات مكافحة الإرهاب الدولي وحالات تناول نزاعات دولية بعينها تكون مدرجة على جدول أعمال المجلس.

ثالثا، ضرورة قيام الدول باتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب ومنع الاتجار غير المشروع وتهريب المقتنيات الثقافية، خاصة من مناطق النزاع، وبشكل أخص بواسطة الجماعات الإرهابية.

رابعا، ضرورة قيام الدول بإعداد قوائم بالمقتنيات الثقافية التي تم نقلها من أماكنها الأصلية بطريقة غير شرعية خلال

النزاعات المسلحة، والتنسيق في هذا الخصوص مع أجهزة الأمم المتحدة والأطراف الدولية ذات الصلة لضمان الاستعادة الآمنة لتلك المقتنيات.

خامسا، التأكيد على إمكانية تضمين اختصاصات عمليات حفظ السلام بمساعدة الدول المعنية، بناء على طلبها، في حماية مقتنياتها الثقافية من التدمير والنهب والجرائم المشابهة.

إضافة إلى ما تقدم، سعى وفد مصر إلى تضمين القرار إشارة إلى ضرورة توفير الحماية اللازمة للمقتنيات الثقافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. إلا أن الاعتراض على اقتراحات مصر في هذا الخصوص لأسباب سياسية بحتة حال للأسف دون تضمين تلك الإشارة الهامة في مضمون القرار.

في النهاية، ترحب مصر باتخاذ مجلس الأمن لقرار اليوم ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، خاصة وأن حماية التراث الثقافي تعتبر هدفا ساميا ونبيلا. إلا أننا نؤكد مجددا مثلما أكدنا في اجتماعات سابقة على أن العبرة تكمن في التزام الدول بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ومن ضمنها بالطبع قرار اليوم. وبناء عليه، فإننا نتطلع إلى قيام الدول بتنفيذ التزاماتها، بموجب القرار، وما يتضمنه من مبادئ ومحاذير. لا يمكن وليس من المقبول تجاهلها.

**السيد زاغاينوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاركتهم في هذه الجلسة وعلى مساهماتهم القيمة في مناقشة اليوم.

يتشاطر وفد بلدنا الشواغل حيال الأضرار غير المسبوقة التي ألحقها بالتراث الثقافي أنصار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية العاملة في العراق وسورية وليبيا وغيرها من مناطق النزاع. ونعتقد أن القضاء على الإرهاب الوحشي يجب أن يكون هو الهدف المحدد للمجتمع الدولي في هذا المجال. وتظل الإيرادات المتأتية من الاتجار بالتراث الثقافي أحد المصادر الرئيسية لتمويل تنظيم داعش.

وعلى مدى العامين الماضيين، أحرز المجلس تقدما كبيرا في وضع أدوات لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد تناول القراران ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) اللذان أعدا بمشاركة نشطة من وفدنا، مسألة التراث الثقافي. وبناء على طلب من روسيا، أدخلت تغييرات على معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك تمشيا مع قراري مجلس الأمن، وهو ما رحب به في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذ اليوم.

بيد أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من وقف تمويل تنظيم داعش بشكل كامل. وفي تلك الظروف، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لإنشاء نظام يستبعد بشكل كامل أي نوع من التعاون الاقتصادي مع الإرهابيين ويضع حظرا شاملا على التجارة مع تنظيم داعش. وفي القرار الذي اتخذ للتو، أدرجت أحكام، من بين جملة أمور، بشأن الجزاءات المفروضة على الأشخاص والكيانات التي تساعد وتحرض على الاتجار بالتراث الثقافي. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى أن تقدم فورا إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرارت ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد ومجموعات ومؤسسات وكيانات أي معلومات لديها عن مصادر تمويل الإرهابيين، بما في ذلك أدلة اقتناء قطع أثرية من الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.

ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على الأجيال المقبلة من الكنوز القيمة للثقافة في المناطق التي ينشط فيها الإرهابيون والمتطرفون. ولعل هذه المسألة أكثر إلحاحا في سورية. وكانت رمز تجارب ومحن شعب ذلك البلد الذي طالت معاناته مدينة تدمر القديمة، جوهرة الحضارة البشرية. لقد تم تحرير تلك

المدينة، التي سيطر عليها الإرهابيون ودمروها. ومن واجبنا المساعدة على استعادة تلك المنطقة وإعادتها إلى السوريين والعالم بأسره.

وتتمثل الخطوة الأولى في ذلك الصدد في محو بصمات الذين حولوا تدمر إلى ساحة لإظهار أيديولوجيتهم اللاإنسانية والعقيمة، ومكانا للتعذيب والجريمة. وتدمر ترزخ تماما تحت الألغام والذخائر غير المنفجرة، الأمر الذي يحول دون إجراء تقييم حقيقي للتدمير ومحاولات الترميم. وروسيا تعمل بالفعل للقيام بهذه المهمة، وسيساعد تلك الجهود إنشاء تحالف دولي لإزالة الألغام من الأراضي السورية. ونحث جميع الشركاء المعنيين بالحفاظ على التراث التاريخي تنحية خلافاتهم المعروفة جيدا جانبا والقيام بدورهم في مسعى مشترك، الأمر الذي يتطلب، في جملة أمور، استثمارا ماليا كبيرا. ومن الأهمية بمكان اليوم دعوة المجلس الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والهياكل الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة في إزالة الألغام من أماكن التراث الثقافي. ونتوقع أن نرى المشاركة الفعالة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تلك الجهود في تدمر.

وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور قيادي في الحفاظ على التراث الثقافي. ونؤيد استراتيجية سبل تعزيز أنشطة اليونيسكو في مجال حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات التراع المسلح. وفي وضع هذه الوثيقة في المنتدى الثقافي الرابع في سانت بطرسبرغ، اعتمدنا إعلانا بشأن حماية الثقافة في مناطق التراع المسلح. من الضروري التعاون وإقامة تنسيق فيما بين مختلف المبادرات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وبالتالي كفالة الفعالية الكاملة، بما في ذلك عن طريق تقسيم مناسب للعمل. على سبيل المثال، نحن بحاجة إلى تجنب حالة يكرر فيها الصندوق الدولي للحفاظ على التراث الثقافي المعرض للخطر في مناطق التراع المسلح، كما أعلن في أبو ظبي، أو حتى ينافس عمل صندوق التراث العالمي لليونسكو.

ومرة أخرى، يدل حجم الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي على الروابط بين الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة. ويتناول القرار الذي اتخذ للتو مرة أخرى هذه المشكلة بالبناء على الأحكام ذات الصلة من القرارين ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما يعكس العناصر الهامة من قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٩ بشأن منع الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. ونؤيد تعزيز والاستخدام الفعال للقدرات التحليلية العلمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية المتخصصة للدول. ونلاحظ إسهام المكتب في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي.

ونود أن نؤكد مجددا مرة أخرى التزام روسيا بمكافحة الإرهاب الدولي واستعدادنا لإقامة تعاون مخصص مع جميع الأطراف المعنية في مكافحة التجارة غير المشروعة في التراث الثقافي وتدميره.

وفقا للتقاليد، لا بد لي أن أقول بضع كلمات عقب البيان الذي أدلى به الوفد الأوكراني. لقد أثبت هذا البيان أن أوكرانيا استخدمت هذه المناقشة في المجلس بشأن مهمة نبيلة – حماية التراث الثقافي – مثلما استخدمت على الدوام المناقشات بشأن أي موضوع في إطار متعدد الأطراف لمواصلة حربها الدعائية على روسيا. وهذا مصدر قلق بالغ، ونحن لن نستجيب لما أدلوا به من ملاحظات غير مناسبة.

**السيد ليو جيايي** (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد المملكة المتحدة لهذه الجلسة بشأن حماية التراث الثقافي من التدمير والاتجار من جانب الجماعات الإرهابية في حالات التراع المسلح.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والمديرة العامة بوكوفا، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والعميد بارولي على إحاطاتهم الإعلامية.

وإذ نتكلم، فإن استمرار النزاعات المسلحة وانتشار الأنشطة الإرهابية في بعض أنحاء العالم لا تهدد على نحو خطير الأرواح والممتلكات في البلدان المتضررة فحسب، بل تضيف أيضا التراث الثقافي النفيس كهدف للهجمات وكمصدر لتمويل الإرهاب عن طريق التهريب والاتجار، مما يسبب خسائر فادحة للحضارة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للبلدان الواقعة في مناطق النزاع ويقطع الطريق على الجماعات الإرهابية التي تهرب التراث الثقافي وتتجر به، في إطار جهد مشترك لحماية التراث الثقافي من الضرر الناجم عن النزاع.

أولا، ينبغي تكثيف الجهود لدعم الدول في حالات النزاع لتمكينها من بناء قدراتها الوطنية على الحماية. وينبغي للبلدان في مناطق النزاع أن تزيد من تركيز الاهتمام على حماية تراثها الثقافي، وتقوم بصياغة سياسات الحماية ذات الصلة، وتنشىء آليات للإنذار المبكر، وتنضم إلى أطر التعاون الدولي ذات الصلة، وتعزز باستمرار بناء القدرات لحماية التراث الثقافي في النزاعات المسلحة. ويتعين على المجتمع الدولي، اقترانا باحترام سيادة البلدان في مناطق النزاع، أن يقدم الدعم البناء للملكية الوطنية لجميع التراث الثقافي ويحترمها احتراما كاملا.

ثانيا، ينبغي تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. فقد أصبح الإرهاب هو التهديد الرئيسي للتراث الثقافي في مناطق النزاع. والقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي اتخذه المجلس للتو، يوفر إطارا للتعاون على منع الجماعات الإرهابية من تدمير التراث الثقافي والتراث الثقافي أو تهريبه أو الاتجار به من أجل تمويل الإرهاب. وينبغي لجميع البلدان أن تنفذ هذا القرار تنفيذا فعالا، وتعزز إلى أقصى حد دور آليات المجلس ذات الصلة، وتبني شبكة للمعلومات لمكافحة تدمير وتهريب التراث الثقافي من جانب الجماعات الإرهابية، وتتصدى بحزم للأنشطة الإرهابية التي تروم تدمير التراث الثقافي وتهريبه والاتجار به.

ثالثا، ينبغي زيادة تعزيز التعاون الدولي. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التعاون في مجال حماية التراث الثقافي، والتعاون في تبادل المعلومات، والتعاون على إنفاذ القوانين في مكافحة تدمير التراث الثقافي والاتجار به من جانب الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالات المتخصصة الأخرى، مثل اليونيسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تستخدم ميزتها المهنية وتعزز التنسيق فيما بينها، وفقا لتقسيم العمل بغية تكوين تآزر دولي لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاع.

وما فتئت الصين تدعم وتشارك بنشاط في التعاون الدولي بشأن التراث الثقافي المهدد بالانقراض، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل الإسهام إسهاما إيجابيا في منع تدمير التراث الثقافي والاتجار به من جانب الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح.

**السيدة سيسن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الولايات المتحدة حكومتي فرنسا وإيطاليا على مبادرتهما بحشد المجتمع الدولي لحماية التراث المشترك لعالمنا من أن يستخدم في زيادة النزاعات المسلحة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهدنا ما لحق بتراثنا الثقافي المشترك من ضرر وتدمير على نطاق غير مسبوق. ويقوم المشاركون في النزاعات والإرهاب بتدمير الممتلكات الثقافية عمدا من أجل زرع الخوف في النفوس وتقويض الحكومات والتسبب في العداوة فيما بين مختلف فئات المجتمع. إن الدمار الغاشم الذي يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة والتنظيمات الأخرى في العراق وسورية، وحركة الطالبان في أفغانستان، وغيرها

من الجماعات في أماكن أخرى، لم يتسبب في خسائر مدمرة في الأرواح فحسب، بل أيضا في تراثنا الثقافي المشترك. وهذا الدمار يمزق جوهر نسيج مجتمعاتنا.

وسياسة حكومة الولايات المتحدة سياسة واضحة. تدمير التراث الثقافي أو الاتجار به على نحو غير قانوني أمر مُؤْسِف. ونحن نعارضه بشكل قاطع وسنتخذ جميع الخطوات الممكنة لوقفه والحد منه ونردعه. وتسعى الولايات المتحدة إلى مساءلة الضالعين في الاتجار غير القانوني بالممتلكات الثقافية ومرتكبي التدمير المتعمد للتراث الثقافي .

وتعزيز التعاون الدولي في إنفاذ القانون للتصدي لهذه الأنشطة المدمرة والمزعزعة للاستقرار بدأ يظهر النتائج بالفعل. فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة بتبادل المعلومات مع شركائنا الدوليين بشأن أنشطة المتوفى أبو سياف، أحد كبار المسؤولين السابقين في داعش الذي كان مسؤولا عن تمويل الأنشطة الإرهابية للجماعة، بما في ذلك من خلال البيع غير المشروع للآثار. وقد مكن التنسيق والتعاون الدولي المتزايد بين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الأجهزة الولايات المتحدة من اتخاذ إجراءات مباشرة لاسترداد تلك المواد.

ونعتقد أنه لا توجد أي استراتيجية تناسب جميع الحالات من أجل الحفاظ على التراث الثقافي في النزاعات المسلحة. والحالات المعقدة في جميع أرجاء العالم تتطلب طائفة من الاستجابات. وقد أثبتت العديد من الدول قدرتها على الحفاظ على ثرواتها الثقافية في مناطق النزاع خلال الأزمات. وهناك سياسة قائمة منذ أمد طويل لدى الولايات المتحدة للحفاظ على التراث الثقافي في مكانه الأصلي كلما كان ذلك ممكنا، وبالتالي تجنب الحاجة إلى إزالة الممتلكات الثقافية من بلد المنشأ.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون الدولي وإيجاد قنوات جديدة للتعاون على حماية وحفظ التراث الثقافي في النزاعات المسلحة بغية الحفاظ على هذا الإرث النفيس للأجيال القادمة.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بالإجماع بشأن حماية التراث الثقافي في حالات النزاعات المسلحة، ونقدر جهود فرنسا وإيطاليا في تيسير المفاوضات على القرار بصفتهما واضعتي المسودة الأولى. كما أود أن أشكر الرئاسة على جعل كل هذا ممكنا.

وفي ضوء تزايد الهجمات المتعمدة على التراث الثقافي من جانب الجماعات المسلحة والإرهابيين، فإن اتخاذ هذا القرار يمثل خطوة بالغة الأهمية في معالجة مشكلة تتطلب زيادة تعزيز التعاون الدولي. والواقع أن للقرار قيمة مضافة واضحة لأنه يكمل الصكوك القانونية الدولية القائمة في مجال حماية التراث الثقافي.

ونعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية: وكيل الأمين العام فيلتمان، والمديرة العامة بوكوفا، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والعميد بارولي، على تشاطرهم لآرائهم بشأن موضوع مناقشتنا. وأود بصفة خاصة أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمديرة العامة بوكوفا على ما تقدمه من إسهام رئيسي بالغ الأهمية لكفالة نجاح اليونيسكو في الاضطلاع بولايتها. ونحن ممتنون بالفعل لأن هذه فترة تاريخية تتواصل فيها الكثير من الأفعال لتقويض بشريتنا المشتركة.

واليونيسكو هي راعية ذلك التراث المشترك. وقد شهدنا جميعا في السنوات الأخيرة المشاركة الفعالة للجماعات المسلحة والإرهابيين في أعمال سلب التراث الثقافي وسرقته ونهبه وتدميره كأسلوب حربي وكوسيلة لترهيب السكان المدنيين.

وكانت ضالعة أيضا في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لتمويل ودعم أنشطتها وتأجيج النزاعات. والقانون الدولي يلزم بضمان احترام التراث الثقافي في سياق التراعات المسلحة. وهذا يشمل اتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة لحماية التراث الثقافي في أوقات السلم، والامتناع عن مهاجمة وحظر أي شكل من أشكال نهبه أو تدميره. وفي هذا السياق، فأن دور مجلس الأمن يمكن أن يكون الأهم والأنسب. إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في ضمان السلم والأمن الدوليين تتطلب ألا نظل غير مبالين عندما تستهدف الجماعات المسلحة والإرهابيين التراث الجماعي للبشرية الذي يرمز إلى إنسانيتنا المشتركة.

والقانون الدولي يوفر حماية خاصة للتراث الثقافي، وكذلك للممتلكات المدنية. ولذلك، يتعين على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة في إطار تشريعاتها الجنائية لملاحقة وتجريم الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المسؤولة عن هذه الجرائم. ويجب توخي عناية خاصة أثناء العمليات العسكرية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل تجنب الإضرار بالتراث الثقافي. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز عمله لضمان الامتثال للالتزام من جانب الدول بحظر ومنع ووقف أي شكل من أشكال السرقة أو النهب أو الاختلاس للممتلكات الثقافية في سياق التراع المسلح من جانب الجماعات المسلحة والإرهابيين. وفي هذا الصدد، سيكون دور لجان مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب حاسما. وإن كانت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦) ذات نطاق ضيِّق بالمقارنة مع القرار الذي اتخذناه اليوم، فإن ضمان تنفيذها بشكل كامل سيكتسي أيضا أهمية.

ويمكن استكمال هذه الجهود من خلال المبادرات والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في مختلف محافل الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، انضمت إثيوبيا، بالتعاون مع البلدان الأخرى، إلى المبادرة المتمثلة في طرح مسألة التراث الثقافي لينظر فيها مجلس حقوق الإنسان، وهو ما أسفر عن اعتماد القرار عملي المنحى ٢٠/٣٣، الذي سنستمر في متابعته عن كثب. وهذه الجهود يمكن أن يُعزز تكاملها التعاون الثنائي والإقليمي والدولي فيما بين الدول، بما في ذلك في سياق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسكو، والإنتربول، والأطر الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. وقد ينظر المجلس أيضا في تكليف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بحماية التراث الثقافي من التعرض لهجوم الجماعات المسلحة والإرهابيين، استنادا إلى الخبرة المستقاة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيثما تعتبر هذه الولايات لازمة وممكنة.

وأخيرا، بوصف إثيوبيا تضم ثمانية مواقع تراث عالمي ثقافية، فإنها تولي أهمية كبيرة لحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه. وفي الواقع فإننا نشعر بالصدمة والجزع إزاء تدمير التراث الثقافي في سورية والعراق وأفغانستان ومالي وفي أجزاء أخرى من العالم، على يد الجماعات المسلحة والإرهابيين، الأمر الذي يشكل إهانة للبشرية جمعاء. وقد أبرز مقدمو الإحاطات الإعلامية النقطة الأخيرة بطريقة واضحة وملموسة جدا. ولذلك، يحدونا وطيد الأمل في أن القرار الذي اتخذناه بالإجماع اليوم سيسهم في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في سياق التراع المسلح.

وكانت فرصة عظيمة لنا أن نتمكن من المشاركة في تقديم القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

**السيد مينامي** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية – السيد فيلتمان والسيدة بوكوفا والسيد فيدوتوف والعميد بارولّي – على أفكارهم المتعمقة بشأن هذا الموضوع

الهام. وأرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، وأشيد بالدور القيادي لإيطاليا وفرنسا في هذا الصدد. ويشكل هذا القرار خطوة هامة إلى الأمام بشأن هذا الموضوع تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

نحن نشهد الحالات المأساوية التي تستهدف التراث الثقافي كي يُدمر ويُنهب ويُهرب على أيدي الجماعات الإرهابية لأغراض تحقيق مآربهم الشائنة أو النهوض بها. وتتشاطر اليابان القلق المعرب عنه على نطاق واسع إزاء الحالة، وتدين بشدة تلك الأعمال. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لهذا التحدي بشكل جماعي وعلى وجه السرعة، وأود أن أشير إلى أن اليابان تشدد في هذا الصدد على عدة أفكار.

أولا، إن تحقيق عالمية الأطر الدولية لحماية التراث الثقافي هو أمر بالغ الأهمية. واليابان دولة طرف في البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلَّح، والمبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة. وبموجب تلك الأطر القانونية، عرضت اليابان مختلف التدابير المحلية لمنع الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. وأود أن أدعو الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقيات، إلى الانضمام إلينا في جهودنا.

ثانيا، ينبغي أن ندعم الأنشطة المفيدة لليونسكو في المنطقة. وبناء على ذلك، أنشأت اليابان الصناديق الاستئمانية اليابانية للحفاظ على التراث الثقافي العالمي، وقد ساهمنا حتى الآن بمبلغ ٦٨ مليون دولار لهذا الصندوق. ودعمنا من خلال اليونسكو، العديد من المشاريع في مناطق النزاع، بما في ذلك أفغانستان وكمبوديا والعراق. علاوة على ذلك، أود أن أشدد على أهمية توثيق وأرشفة البيانات المتعلقة بالتراث الثقافي. ومن شأن ذلك أن يساعد على تقليص الأضرار المحتملة من جانب الجماعات الإرهابية فضلا عن تيسير إجراءات العدالة الجنائية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا التركيز على جهود بناء القدرات. ومن الأهمية بمكان تعزيز الموارد البشرية في البلدان المستهدفة لحماية التراث الثقافي وترميمه. إن التدريب في مجالات مثل منع السرقة والإنذار المبكر ونقل التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح، يجب أن يتم من أجل التأهب. إن تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين المنظمات الدولية مثل اليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. وإنني على اقتناع بأن تنفيذ هذه التدابير من شأنه أن يساهم في منع الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها.

وما فتئت اليابان تشارك بنشاط في التعاون الدولي منذ بداية فترة ما بعد الحرب. والشعب الياباني يفهم كيف يقوم التراث الثقافي بإثراء عقولنا وأرواحنا من خلال تعليمنا عن ماضينا. إن سرقة أو تدمير التراث الثقافي هو بمثابة سرقة أو تدمير ماضينا ومستقبلنا. لذلك، من الواضح أن هذه الإجراءات تقوض السلام والاستقرار الدوليين.

وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى لمنع هذه الفظائع.

**السيد سيك** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن المؤتمر المعني بالمحافظة على التراث الثقافي المعرض للخطر، المعقود في أبو ظبي في الفترة من ٢ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بمبادرة مشتركة من فرنسا والإمارات العربية المتحدة، قد أتاح لنا المجال لتوسيع نطاق تفكيرنا بالأهمية الحاسمة بشأن حماية التراث الثقافي في مناطق النزاع. إنه تحدٍ كبير يجب على المجتمع الدولي، بدءا بالمجلس الأمن – أن يجد بسرعة استجابة خاطفة ومنسقة. ولذلك، أود أن أشيد بحماسة فرنسا وإيطاليا على دورهما القيادي فيما يتعلق بتلك المبادرة، وكذلك لكم،

سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تتيح لنا المجال للمتابعة.

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين على نوعية إحاطاتهم: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو؛ السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والعميد فابريزيو بارولّي، قائد قيادة الدرك الإيطالي لحماية التراث الثقافي.

وأعتقد أنه، في نفس السياق، سيكون ذلك مناسبة ملائمة للإشادة بالجهات الفاعلة المجهولة الهوية في الغالب ولكن العديدة والهامة التي تعمل دون كلل في جميع أنحاء العالم لحماية وحفظ التراث الثقافي للشعوب. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة باليونسكو.

وقد ملأ الدمار الشامل الذي يرتكبه الإرهابيون قلب الإنسانية بالندوب، في أفغانستان أو سورية أو العراق أو ليبيا، وكذلك في مالي حيث بقينا مكتوفي اليدين وجزعين وواهنين إذ شهدنا تدمير القبور والمخطوطات النفيسة التي غالبا ما تعود لمئات السنين. وأود أن أذكّر بأن السنغال قد أسهمت في إعلان سانت بطرسبرغ الهام والمؤرخ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي أدان تدمير تلك الأضرحة.

يمثل انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، التي تفاقمت بسبب التطرف العنيف من جانب الجماعات الإرهابية التي شعارها التدمير أو النهب أو تهريب التراث الثقافي، عاملا مشددا لتهديد التراث العالمي. ولذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار البعد المادي والرمزي في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اعتماد استراتيجيات جديدة للتصدي لغضب الجماعات الإرهابية المدمر والعدمي. ولذلك، نعتقد أنه من المهم البدء في تجميع أدق بيانات ممكنة للمواد الثقافية والقِطع ذات الأهمية المعمارية والتاريخية والثقافية والدينية التي نقلت بصورة غير قانونية، أو تمت إزالتها أو نقلها من مناطق الصراع للاتجار بها. ويجب أن نتمكن من تتبع هذه القطع، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية، مثل المتاحف وحتى جامعي الآثار في القطاع الخاص، بغية إعادة القطع المسروقة.

والفقرة ٤ من القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذ للتو تكتسي أهمية في نصها:

”الهجمات الخارجة على القانون الموجهة ضد المواقع والمباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العملية أو الخيرية، أو ضد الآثار التاريخية قد تشكل، في ظروف معينة وعملا بالقانون الدولي، جريمة حرب وأن مرتكبي هذه الهجمات يجب تقديمهم إلى العدالة.“

ويرحب الوفد السنغالي بقرار المحكمة الجنائية الدولية الذي اتخذته مؤخرا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي يعتبر لأول مرة في تاريخ البشرية تدمير مواقع التراث الديني والثقافي جريمةَ حربٍ، ويحكم على مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة بالسجن لمدة تسع سنوات تعتبر عبرة لمن اعتبر. ويضع هذا سابقة قانونية دولية هامة.

وتقع المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية، أولا وقبل كل شيء، على عاتق السلطات الوطنية. ويجب على الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة أن توفر للحكومات التي تتقدم بطلبات الدعم والمساعدة اللذين تحتاج إليهما لإنشاء آليات الحماية الوطنية. ونرحب أيضا بالإعلان الذي صدر في مؤتمر أبو ظبي بشأن أنشاء صندوق عالمي لحماية التراث الثقافي المهدد، وهو مكمل صندوق التراث الثقافي غير المادي التابع لليونسكو. كما أنه من المهم أن تعزز الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي من خلال المبادرات المشتركة في نطاق برامج اليونسكو ذات الصلة.

وأولئك الذين تكلموا قبلي وصفوا الرسالة القوية التي بعثنا بها بالإجماع من خلال اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بالتاريخية. إن القرار يعزز ويوسع نطاق الصكوك الدولية القائمة والمماثلة، بما في ذلك القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، اتفاقية عام ١٩٥٤لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة المبرمة في عام ١٩٧٠، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي التي تم إبرامها عام ١٩٧٢، بالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة التي وضعها مجلس الأمن في ولايات حفظ السلام، مثل العمليات في أفغانستان والعراق وسورية ومالي.

ويوفر القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) خريطة طريق جيدة تدعو إلى تعبئة عالمية أكثر استباقية وتعاون متعدد الأشكال فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولكل تلك الأسباب، دعم وفد السنغال اعتماد القرار بالاشتراك في تقديمه والتصويت مؤيدا له.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية أمامنا هذا الصباح، وبالترحيب باعتماد القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بالإجماع، وبالإشادة بفرنسا وإيطاليا على طرح هذه المسألة في المجلس.

إن جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم وجميع أعضاء المجلس تمكنوا حقا من إبراز ضخامة المشكلة التي نواجهها. وسواء كان هذه المسألة في تمبكتو،أو تدمر أو باميان، فإنها تتجاوز نطاق التحف ونطاق التماثيل، ونطاق المتاحف. إن ما نشهده هو اعتداء منهجي ومدمر على التاريخ والدين وجوهر نسيج الهوية. إن ما نشهده في العديد من الحالات، هو جرائم حرب. وهذه ليست مجرد أعمال نهب وتخريب وحشية. إنها مسألة سلم وأمن دوليين. فما يتأتى من التماثيل المسروقة في سورية والعراق لا ينتهي الأمر به في جيوب الانتهازيين واللصوص فحسب. إنما يوفر مصدر إيرادات لداعش. وفي المنطقة، يعني تدمير المواقع الدينية والثقافية أكثر من مجرد تحطيم هياكل مادية. فالتقسيم الطائفي يمكن أن تغذيه الفؤوس والمطارق الثقيلة شأنها في ذلك شأن الرصاص والمدافع.

فلنتصد لهذا التدمير الثقافي بنفس القوة ونفس وحدة الهدف كما نتصدى لأي تهديد للسلم والأمن الدوليين. وقد اتخذنا من خلال هذا القرار اليوم خطوة إلى الأمام في القيام بذلك. ويبين اتخاذ القرار بالإجماع مدى قوة عزمنا وشدة إدانتنا لهذه الأعمال. ويظهر التزامنا وتصميمنا على العمل ضد الجناة حتى نتمكن من مكافحة الإرهاب، ومنع نشوب النزاعات، وحماية المجتمعات الضعيفة.

ولكن على غرار العديد من المسائل المعروضة على المجلس، فإن هناك حاجة الآن إلى التنفيذ. وستبذل المملكة المتحدة كل ما بوسعها للقيام بذلك. ولهذا السبب أنشأنا صندوقا للبرامج الثقافية قيمته ٣٠- مليون دولار لدعم المشاريع التي تساعد على دعم التراث الثقافي وحمايته وتعزيزه في البلدان المتضررة من النزاعات. وتساعد هذه المشاريع في إكمال المتحف الجديد في البصرة، كما تساعد على حماية التراث والحرف التقليدية في كابل، وتدعم التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة التي يستخدمها علماء الآثار عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو جهد يدعمه المتحف البريطاني الذي يدرب العاملين في قطاع التراث العراقي كي يكتسبوا المهارات اللازمة لتقييم وتسجيل حالة مواقعهم التراثية المحمية، وتنفيذ عمليات إنقاذ الآثار، حسب الاقتضاء.

وقد بدأ هذا الجهد يؤتي ثماره بالفعل. وقد عيّن مجلس الدولة العراقي أحد المشاركين في التدريب ليقود عملية تقييم موقع النمرود، الذي تم تحريره مؤخر من قبضة تنظيم داعش. ويتطلع متدرب آخر إلى العودة إلى متحف الموصل قريبا. ولكن لا يكفي تدريب المدنيين. فكثيرا ما يكون الرجال والنساء الشجعان من القوات المسلحة هم الذين يواجهون على الخطوط الأمامية التهديد الذي يتعرض له التراث الثقافي. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة قد أنشأت في السنة الماضية وحدة لحماية الملكية الثقافية كي يتم تعزيز إدماج احترام الممتلكات الثقافية في التدريب وعمليات القوات المسلحة. وهذا يشمل احترام القانون المحلي والدولي، فضلا عن التزامات اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح لعام ١٩٥٤ وبروتوكولاتها، التي سوف نصدق عليها قريبا.

إن الإجراءات التي نتخذها كمجلس أو دول أعضاء ستعني القليل ما لم نُبيّن أن هناك عواقب حقيقية ستلحق بمن يضطلع بهذه الأعمال. وإذا أردنا حقا تخليص العالم من هذه الآفة، فيتعين علينا الردع والمعاقبة وكذلك المنع.

وقد كان أحمد الفقي مهدي أول شخص تدينه المحكمة الجنائية الدولية لمهاجمته مواقع محمية، غير انه لن يكون الأخير. وإذا أردنا ردع الآخرين عن السير على هذا الطريق، فإننا نحتاج إلى رؤية المزيد من الإدانات والمزيد من العواقب. وينبغي لقصته أن تكون بمثابة إنذار لجميع الذين يختارون مهاجمة التراث الثقافي – وهو إنذار يجب أن يعمل المجلس على ضمان الانتباه إليه.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.